IUGJEPS
Vol 29, No 4, 2021, pp 533 - 552

ISSN 2410-3152

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية

تاريخ الإرسال (2020-11-03)، تاريخ قبول النشر (2021-01-24)

تحمل المسؤولية وعلاقته بالشعور بالأمن الأسري لدى مراجعات مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في عمان

اسم الباحث: ختام محمد على النبراوي

اسم الجامعة والبلد: الإرشاد والصحة النفسية-كلية العلوم التربوية-الجامعة الأردنية-الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Km_nab@yahoo.com

https://doi.org/10.33976/IUGJEPS.29.4/2021/22

الملخص:

هدفتْ الدّراسةُ الحالية إلى تحديد نوع العلاقة الارتباطيّة بين مستوى تحمل المسؤولية ومستوى الأمن الأسري، وكذلك التعرف إلى مستوى تحمل المسؤولية ومستوى الأمن الأسري لدى مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في عمان. ولتحقيق أهداف الدّراسة تمّ بناء مقياسي تحمل المسؤولية والأمن الأسري بعد التحقق من صدقهما وثباتهما على عينة استطلاعية مؤلفة من (30) امرأة من مراجعات مراكز الإصلاح والتوفيق الأسري في عمان، وتألفت عينة الدراسة من (170) امرأةً من النّساء مراجعات مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري من الفئة العمرية (25-40) سنة، حيث تكون مجتمع الدراسة من (450) امرأة حسب إحصائيات مديرية الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري خلال الفصل الدراسي الأول من العام 2020/2019. أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى متوسط في الدرجة الكلية لمقياس تحمل المسؤولية. حيث كانت الأبعاد: تحمل المسؤولية الشخصية، وتحمل المسؤولية الجماعية، كان ذات مستوى متوسط، وكما بينت النتائج وجود مستوى متوسط في الدرجة الكلية لمقياس الأمن الأسري. حيث كانت الأبعاد: الحرية والاستقلالية واتخاذ القرارات، الكفاءة والإنجاز، والانتماء والتواصل، والمرح. وكما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى تحمل المسؤولية والشعور بالأمن الأسري لدى مراجعات مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري في عمان.

كلمات مفتاحية: تحمل المسؤولية، الأمن الأسري، مراجعات مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري.

Take Responsibility and its Relation to the Feelings of Family security of women who visit the Family Reform and Reconciliation Directorate in Amman

Abstract:

The present study aimed at determining the type of correlation between the level of responsibility and the level of family security, as well as identifying the level of responsibility and the level of family security in the reviews of family reform and reconciliation offices in Amman. In order to achieve the objectives of the study, the two measures of responsibility and family security were built after verifying their validity and reliability on an exploratory sample of (30) women from the reviews of family reform and reconciliation centers in Amman. The age group is (25-40) years, as the study population consists of (450) women, according to the statistics of the Directorate of Reform, Mediation and Family Reconciliation during the first semester of the year 2019/2020.The results showed that the arithmetic mean of the take responsibility Scale is average on the whole of the tow dimensions. As the results showed that the level of family security was average on the scale in four dimensions. As the results showed a positive correlation statistically significant between the take responsibility and the feeling of family security revealed in women who visit the family reform and reconciliation in Amman.

Keywords: Take responsibility, Family security, women who visit the Family Reform and Reconciliation Directorate

مقدمة:

قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الروم،21).فالهدف الأسمى من الزواج هو تحقيق الأمن والاستقرار، فالعلاقة بين الزوجين مبنية على أساس من المودة في الطلب، والرحمة في العطاء (حجازي،2005)، فالأمن الأسري من أهم عوامل تنمية المجتمع؛ فإذا صلحت الأسرة واستقر أمنها صلح المجتمع وحفظ أمنه، لذلك لا يمكن بناء أي مجتمع سليم إلا من خلال وحداته المستقرة الآمنة، لذلك تسعى المجتمعات بكافة مؤسساتها إلى تماسك الأسرة وترابط أفرادها بروابط من الود والتعاطف والرحمة. فمنذ بدء الخليقة وعلى مر العصور تعد الأسرة اللبنة الأساسية للمجتمع والتي يسعى الفرد من خلالها لتحقيق الراحة والسعادة في حياته، وصولاً للحياة الهانئة، ومع اختلاف الزمان والمكان واختلاف طرق إشباع الحاجات المتنوعة تبقي الحاجات الفطرية هي ذاتها، تلك الحاجات التي نسعى لإشباعها داخل نطاق الأسرة، فصلاح المجتمع وتماسكه منوط بها، وقد تناولت العلوم الإنسانية المتنوعة هذه الحاجات بأطر مختلفة محاولة الإجابة على تساؤلات منها: ما الذي يمكن أن نفعله لكي نساعد في تحقيق النجاح للحياة الأسرية؟ وما العوامل المؤثرة التي تجعل العديد من الأزواج يتمتعون بحياة هانئة بينما يتعثر البعض الآخر؟

ويصف جلاسر الأسر المتعثرة تلك التي لديها حاله من اختلال التوازن الداخلي أو الخارجي، التي تترتب على حاجات غير مشبعة عند الفرد كعضو في الأسرة أو مجموعة الأفراد نتج عنها نمط أو أنماط سلوكية غير تكيفية يعبر عنها الفرد أو مجموعة الأفراد والتي تهدد الأمن الأسري وتتعارض مع الأهداف المجتمعية ولا تسايره. (عمر،2003) ويرتبط الشعور بالأمن بالتصرف بصورة مسؤولة من خلال البيئة الداعمة؛ والتي تمكن الأفراد من أن يصبحوا أفضل، والقدرة على ضبط حياتهم بطريقة فعالة والوعي بما يريدونه واستكشاف حاجاتهم (Sharf, 2011).

ويعتبر مبدأ المسؤولية هو المحور الأساسي الذي يقوم عليه الشعور بالأمن، حيث يعتبر الإنسان هو وحده المسؤول مسؤولية مطلقة عن اختيار سلوكياته سواء كانت ايجابية أم سلبية، وبناء عليه فإن الإنسان هو المسؤول عما يمارسه من سلوكيات يختارها بمحض إرادته في حياته وتعمل على تنمية علاقاته وتدعيم التواصل الإيجابي مع الآخرين، بما يحقق له احترام الذات واكتساب الثقة على أن يكون في إطار الواقع الذي يعيش به، وفي ظل نظام القيم الاجتماعية، ويتضمن مبدأ تحمل الإنسان مسؤولية سلوكياته على صحته النفسية الجيدة، واتزانه النفسي ، وثباته الانفعالي الناضج، ومن ثم فإن عدم تحمل الإنسان مسؤولية سلوكياته يكون مؤشراً واضحاً ومحدداً لأعذاره عما يتظاهر به من قلة الحيلة وعدم قدرته وقصور تفكيره وعجز إرادته فيما يجعله يصل إلى حالة عدم تحمل المسؤولية، وعدم الاعتراف بسلوكياته السلبية السيئة، لذلك فإن تحمل كل فرد لمسؤولياته تعتبر أقصر طريق للصحة النفسية الجيدة للإنسان، وليست الصحة النفسية الجيدة هي التي تشكل السلوكيات المسؤولة الجيدة (عمر،2004). فقد أشار كثير من الأزواج أنه تسرع في إجراء الطلاق، حين ينظر للمشكلة بشكل مختلف ويتعاطف مع الطرف الآخر، ويعترف بمسؤوليته تجاه هذا القرار، ويدرك أن غياب الاتزان الانفعالي وإدارة الانفعالات وتحمل المسؤولية وفي تلك اللحظة أدى إلى حدوث الطلاق وتشتت كيان الأسرة (غيث،2015).

يرتبط انعدام الأمن الأسري بالعديد من المشكلات مثل العنف الأسري، وانتشار ظاهرة الطلاق، ومشكلة جنوح الأحداث لانعدام الشعور بالأمن، والتعاطف، وانتشار مظاهر الغضب والعنف والتمرد (Rotinson Roterts and Loopnan , 2007). وتخضع مشكلة غياب الأمن الأسري للعديد من البحوث والدراسات النفسية والاجتماعية؛ للحد من انتشارها، وتطوير أساليب وقائية وعلاجية، وتقديم الخدمات النفسية والإرشادية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأزواج وأسرهم، ولإعداد البرامج الموجهة لزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الأمن النفسي والاستقرار الأسري. لذلك أنشأت دائرة قاضي القضاة مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري منذ عام (2013) والتي تتوسع في تقديم خدماتها بحيث تشمل العلاقات الأسرية التي تهيئ الفرصة للتوافق الشخصي والاجتماعي، وتحمل المسؤولية، وترسي قواعد الأمن والاستقرار، وتعمل على بناء الإحساس وتحمل المسؤولية في كافة جوانب الحياة المختلفة.

وضّح جولمان (Goleman,1995) العلاقة بين إدارة الانفعالات وحل المشكلات والتوافق الزواجي والتي تؤدي إلى حالة من الأمن والاستقرار الأسري؛ فالسلوك الإنساني مدفوع لإشباع حاجاته بناءً على الصور الذهنية في عقله والتي يريدها لتحقيق هذا الواقع، يمكن تعلم مهارات متعددة لتحقيق الاتزان السلوكي مثل: إدارة الانفعالات، وحل المشكلات، والوعي بالذات والآخرين، والتي من خلالها تعمل على تحقيق الاتزان والإشباع، فإن توافقت هذه الصور الذهنية مع ما هو متوفر ومتاح فإن الفرد يتمتع باتزان سلوكي، وإن لم يتوافق فإن الفرد يعاني من خلل في هذا الاتزان السلوكي (عمر،2004)، ومن خلال هذ الوعي فوعي الفرد بحاجاته وحاجات الآخرين بحيث يتوافق إشباع هذه الحاجات مع الصور الذهنية له، ويتطلب ذلك الوعي ضبط النفس والحماس والمثابرة والقدرة على تحفيز الذات (غيث،2015). مما يعزز استكشافه لذاته وللآخرين ويعمل على إنهاء المشكلات ورفع العلاقات مع الذات ومع الآخرين ويوفر طرق متعددة للتوافق الزواجي وعيش الحياة مع الشريك بطريقة أفضل وتحقيق الأمن والاستقرار الأسري (الشريفين ومطالقة 2014) .

مشكلة الدّراسة وتساؤلاتها:

نتيجة ضغوط الحياة الناجمة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة نسبة الفقر والبطالة، وعزوف بعض الشباب عن الزواج، وزيادة الفارق العمري بين الزوجين، وزيادة نسبة زواج القاصرات، وانتشار وسائل الاتصالات الحديثة، برزت العديد من المشكلات الأسرية، وعمّ الشقاق والنزاع بدل المودة والرحمة، ولجوء العديد من الأزواج إلى القضاء لحل المشكلات الأسرية بحثاً عن الأمن والاستقرار.

تتضح خطورة المشكلات الأسرية بتعدد الجوانب والأبعاد المرتبطة بها، والتي تهدد الأمن والاستقرار الأسري، وتأثير ذلك على الأوضاع النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية، والأخلاقية للفرد نفسه والمجتمع الذي يعيش فيه. جاء الشعور بالمشكلة من خلال ملاحظات الباحثة ومتابعة حالات متعددة خلال العمل في مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري لأكثر من خمس سنوات، ومتابعة الأبحاث والمؤتمرات العلمية المتعلقة بمجال الأمن الأسري، ومتابعة الصحف والتقارير اليومية عن حالات متعددة من غياب الأمن الأسري وانتشار العنف بأشكاله المتعددة كماً ونوعاً وما يتضمنه العنف من آثار سلبية على حياة الفرد والمجتمع، فهو يعيق الخلية الأولى في المجتمع عن أداء وظائفها الأساسية التربوية والاجتماعية، ومن جهة أخرى يساعد على إنتاج أنماط متعددة من السلوك غير السوي بين أفراد الأسرة مما يدفع أحد الأزواج إلى اللجوء للقضاء طلباً للطلاق بحثاً عن الأمن والاستقرار، حيث تحولت العلاقات من المودة والرحمة إلى بيئة مهددة غير آمنه وأصبح الطلاق وسيلة للشعور بعدم التهديد وبحثاً عن الأمن والاستقرار.

وتعد خبرة الطلاق خبرة صادمة بحسب معايير تشخيص اضطراب توتر ما بعد الصدمة (DSM5) –TR) Posttraumatic Stress Disorder PTSD). ويرتبط بالعديد من الأعراض كالاكتئاب والقلق وتدني تقدير الذات، وفقدان الدور، وفقدان معنى الحياة، والعزوف عن الزواج مرة أخرى. وقد وضحت بني سلامة (2019) العلاقة الارتباطيّة بين كشف الذّات والشّعور بالنّقص لدى النّساء اللائي تزوّجْنَ زواجاً مبكّراً في عمّان، وكما بينت النتائج وجود مستوى مرتفع في الدرجة الكلية لمقياس الشّعور بالنّقص. حيث كانت الأبعاد: النفسي، الاجتماعي، بينما البعد الجسدي كان ذات مستوى متوسط. وكما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبيّة دالة إحصائياً بين كشف الذات والشّعور بالنّقص. ووضح العمري (2009) أن طبيعة العلاقات الزوجيّة النّاجحة، هي التي تتم بمشاركة كلّ زوج للآخر بمشكلاته وأسراره، وأفكاره، وتقاسم الحياة بحلوها ومرّها، وتتصف العلاقة الزوجيّة بالعلاقة الشخصيّة، وليس بالسّهولة التّدخل أو التّعرف على أسرارها وخصائصها؛ وأن انحراف طبيعة هذه العلاقات عن مسارها الطبيعي تجعل الأسرة تعاني من المشكلات الأسرية.

وتعاني المملكة الأردنية الهاشمية كغيرها من بلدان العالم من المشكلات الأسرية وتبعاتها السلبية على الفرد والمجتمع على حد سواء، فقد أشارت العديد من الدراسات العربية أن هذه المشكلة بتزايد مستمر لأنها أصبحت مشكلة خطرة تحتاج إلى

اهتمام خاص من قبل المعنيين وخاصة المختصين في المجالات النفسية والاجتماعية على حد سواء، ويجب أن ينصب هذا الاهتمام على الجانبين الوقائي والعلاجي وهذا يتطلب وضع البرامج الإرشادية والعلاجية لتأهيلهم واستثمار طاقاتهم. لذا فالأزواج بحاجة الى المساعدة والإرشاد لتعديل سلوكهم والتغيير في اتجاهاتهم نحو الحياة والواقع (الصغير،2014).

انطلاقاً من حرص المملكة الأردنية الهاشمية على الحفاظ على الأمن والاستقرار الأسري؛ فقد تم إنشاء عدة مراكز ومؤسسات وجمعيات تعنى بشؤون الأسرة منها: إدارة حماية الأسرة، ومؤسسة نهر الأردن عام (1995)، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة عام (2001)، ومركز الملكة رانيا عام (2003)، وتأسيس وحدة الأسرة الأمنه عام (2009). (المجلس الوطني لشؤون الأسرة،2011). وقد أنشأت دائرة قاضي القضاة مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري عام (2013)، وتحت عنوان "التراضي قبل التقاضي" نظامه ما يلي: " نظام رقم (17) لسنة 2013، نظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري. صادر بمقتضى المادة (11) من أصول المحاكمات الشرعية رقم (31) لسنة (1959)، والذي يهدف إلى ترسيخ الأمن والاستقرار، وحل المشكلات الأسرية بالتراضي قبل اللجوء للقضاء (هليل،2016).

ولذلك جاءت الدّراسة الحاليّة للكشف عن مستوى تحمل المسؤولية وعلاقته بمستوى الأمن الأسري لدى النساء مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردنّ؟، والّذي يعتبر طريقاً مُمَهِّداً لبناء برنامج إرشاديّ يعتمد على العلاج الواقعي لرفع مستوى كل من تحمل المسؤولية والأمن الأسري لمراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في عمان.

وبناء على ما سبق فإن الدّراسة الحاليّة تحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما هو مستوى تحمل المسؤولية لدى النساء مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردنّ؟

2- ما هو مستوى الأمن الأسري لدى النساء مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردنّ؟

3- هل توجد علاقة ارتباطيّة دالة إحصائياً عند مستوى الدّلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين مستوى تحمل المسؤولية والأمن الأسري لدى النساء مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردنّ؟

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى:

1- الكشف عن مستوى تحمل المسؤولية لدى النساء مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردنّ؟

2- بيان مستوى الأمن الأسري لدى النساء مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردنّ؟

3- تحديد اتّجاه وحجم العلاقة بين مستوى تحمل المسؤولية والأمن الأسري لدى النساء مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردنّ؟

أهميّة الدّراسة:

تنبثق أهميّة الدّراسة من جانبين:

الأهميّة النّظريّة:

1- إلقاء الضوء على موضوع بحث جديد ندرت الدراسات العربية والأجنبية حوله.

2- تقديم فهماً نظرياً لبحث العلاقة بين مستوى تحمل المسؤولية والأمن الأسري للنساء مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردنّ.

3- تستمد أهميتها أيضاً في تحسين فهمنا لحاجاتنا العلاقاتية لتحقيق الأمن الأسري والوعي بالذات والشخصية وبالذات شخصية النساء مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في الأردنّ.

الأهميّة التطبيقية:

1- توفّر الدّراسة عددًا من المقاييس الّتي يمكن استخدامها في المجالات البحثيّة ذات الصّلة بالموضوع. كما تمهّد هذه الدّراسة الطّريق نحو تطوير برامج إرشاديّة تتعلق بتحسين مستوى تحمل المسؤولية، والأمن الأسري.

التّعريفات المفاهيميّة والإجرائيّة:

- **تحمل المسؤولية:** يرى جلاسر أن المسؤولية تعني القدرة على الوفاء بالحاجات الشخصية، وبطريقة لا تحرم الآخرين من القدرة على الوفاء بحاجاتهم، واعتبر الفشل في تحمل المسؤولية بأنه الفشل في إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق الاتزان الانفعالي والسلوكي (Corey,2009,p407).
- ويعرف إجرائياً من خلال الدرجة التي ستحصل عليها المشاركات على مقياس تحمل المسؤولية والذي قامت الباحثة بالتحقق من خصائصه السيكو مترية لأغراض الدراسة.
- **الأمن الأسري:** يعرف وفق نظرية جلاسر بأنه حالة من فقدان التوتر والقلق. والاستقرار والتوازن الانفعالي والسلوكي والذي يرتبط وظيفياً بالدماغ نتيجة إشباع الحاجات الفسيولوجية وتتضمن الحاجة للبقاء والسيكولوجية وتتضمن الحاجة للانتماء، والحاجة للقوة، والحاجة للحرية، والحاجة للمرح، بحيث لا يتعارض إشباعها ولا يتضارب ويكون في تكامل بينهما، بما لا ينتج عنه أية اضطرابات انفعالية (عمر،2003، ص57).
- ويعرف إجرائياً من خلال الدرجة التي ستحصل عليها المشاركات على مقياس الأمن الأسري والذي قامت الباحثة بإعداده والتحقق من خصائصه السيكو مترية لأغراض الدراسة.
- **الأزواج مراجعي مراكز الإصلاح والتوفيق الأسري:** هم الأزواج الذين يعانون من مشكلات أسرية، وتقدموا بقضايا متعددة للمحاكم الشرعية، مثل قضايا الشقاق النزاع بين الزوجين والتي تؤول في النهاية إلى الطلاق. أو قضايا النفقات مثل: نفقة زوجة ونفقة أطفال، وغيرها من القضايا التي تتعلق بالأسرة، ...، وهم صنفان: الأول محول من رئيس المحكمة لرئيس مكتب الاصلاح والتوفيق الأسري لتقديم الخدمات الإرشادية والاصلاح الأسري، والثاني يتقدم الأزواج بطلب الاصلاح مباشرة إلى رئيس المكتب. (نظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري، الجريدة الرسمية 2/3/2013).

محدّدات الدّراسة:

تقتصر هذه الدّراسة على الحدود الآتية:

- **الحدود البشريّة:** تمّ إجراء الدّراسة على النّساء مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في عمان.
- **الحدود الزمانيّة:** تم إجراء الدّراسة في الفترة الزمنية من (1-8 إلى 1-10) خلال العام 2019.
- **الحدود المكانيّة:** تم تطبيق الدّراسة من خلال مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في عمان، جنوب عمان، سحاب، وادي السير.

الدراسات السابقة:

تم الرجوع إلى قواعد البيانات الإلكترونية والمجلات العلمية والرسائل الجامعية من أجل الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الأمن الأسري، وسيتم عرض الدراسات ذات الصلة تحت محورين:

أولا: الدراسات التي تناولت الأمن الأسري:

تناولت دراسة الرحاحلة (2018) التدابير الوقائية للحفاظ على الاستقرار الأسري في الأردن، وأثر السياسة الشرعية فيها. ومن التدابير الوقائية: إلزامية الفحص الطبي للمقبلين على الزواج، ووجوب توثيق عقود الزواج، وتحديد سن الزواج، وعقد دورات تثقيفية للمقبلين على الزواج. وتناولت أيضاً التدابير العلاجية للحفاظ على الاستقرار الأسري مثل: تنظيم مسألة تعدد الزوجات بما يتفق مع أهداف الزواج ولا يخالف القواعد الكلية، ووجوب توثيق الطلاق في المحاكم الشرعية. وتناولت أسباب المشكلات الأسرية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الأسري وتطرقت إلى مفهوم النشوز: تعريفه، والأسباب التي تؤدي إلى النشوز، وطرق علاجه بما يتناسب مع الواقع الحالي، وتغير الظروف ومراعاة التقدم العلمي والتكنولوجي. وقد أظهرت هذه الدراسة الدور الحازم للحاكم في

سن التشريعات وما لها دور عظيم في الاستقرار الأسري مثل الفحص الطبي قبل الزواج والزامية الدورات التثقيفية للمقبلين على الزواج، وتوثيق عقود الزواج والطلاق في المحاكم الشرعية لما له من دور عظيم في حفظ الحقوق واستقرار الأسرة، وتم مناقشة العديد من القضايا ذات الصلة والتي ينعكس أثرها على الأمن والاستقرار الأسري. استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي، والتحليلي، والاستنباطي، والاستقرائي، حيث تم جمع المادة العلمية من مراجعها، والافادة من النصوص الفقهية والقضائية والقانونية المرتبطة بالاستقرار الأسري وتأصيلها شرعياً وقانونياً.

هدفت دراسة الحجري (2017) إلى التعرف على دور القيم الثقافية للعمالة المنزلية الوافدة على الأمن الأسري، والتعرف على أهم الآثار السلبية للعمالة المنزلية الوافدة على الأسر العمانية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي المسحي، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، وتكونت عينة الدراسة من (370) أسرة تم اختيارها بطريقة عشوائية عنقودية في ولاية السيب، وتم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واختبار معامل الارتباط بيرسون، وتحليل التباين الأحادي، واختبار شافيه للمقارنات البعدية واختبار(ت) للعينات المستقلة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الأدوار السلبية للقيم الثقافية للعمالة المنزلية الوافدة على الأمن الأسري جاءت بمستوى مرتفع. وخرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها زيادة وعي الأسر بخطورة استقدام العمالة المنزلية الوافدة؛ حيث يترتب على زيادة أعدادها ارتفاعاً في المشكلات الأسرية في المجتمع وخطورتها على الأمن الأسري.

قام السويطي (2012) بدراسة هدفت للتعرف على العنف الأسري الموجه نحو الأبناء والذي يشمل (العنف الجسدي، والعنف النفسي، والإهمال)، وعلاقته بالشعور بالأمن لدى عينة من طلبة الصف التاسع في مدينة الخليل، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة الاختلاف في أشكال العنف الأسري الموجه نحو الأبناء تبعاً ل (النوع الاجتماعي، ومستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم). تكونت عينة الدراسة من (99) طالبا وطالبة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس الإساءة الوالدية كما يدركها الأبناء، ومقياس ماسلو للشعور بالأمن لدى المراهقين والمراهقات. وأظهرت النتائج أن الطلبة يتعرضون لأشكال العنف الأسري (الجسدي والنفسي والإهمال) بدرجات مختلفة، حيث أن تعرضهم للعنف النفسي احتل المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة، ثم يلي ذلك تعرضهم للإهمال بدرجة متوسطة أيضاً، ثم أن العنف الجسدي قد جاء بدرجة قليلة، كما بينت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين الشعور بالأمن وأشكال العنف الأسري، حيث أن الشعور بالأمن يتدنى لدى أفراد العينة بزيادة درجة تعرضهم لأشكال العنف الأسري، كما توصلت إلى أن الطلبة الذكور أكثر تعرضاً لأشكال العنف الأسري من الإناث. كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى تعليم الأم، في حين كان هناك فروق في مستوى تعليم الأب على درجات وجود أشكال العنف الأسري.

أجرى العبيدان (2010) دراسة هدفت التعرف إلى العنف الأسري والذي يشمل (العنف النفسي، والجسدي، والإهمال) وعلاقته بالكفاءة الذاتية والأمن النفسي لدى طلبة جامعة تبوك، وكما هدفت إلى التعرف على درجة الاختلاف في العنف الأسري تبعاً للنوع الاجتماعي. تكونت عينة الدراسة من (707) طالب وطالبة خلال العام الدراسي (2010). ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث مقياس ماسلو للشعور بالأمن، ومقياس الكفاءة الذاتية، ومقياس الإساءة الوالدية. وأشارت النتائج أن الطلبة الذين تعرضوا لأشكال العنف الأسري (النفسي، والجسدي، والإهمال) بدرجات متفاوتة، كان بالدرجة الأولى العنف النفسي، يليها الإهمال، ثم العنف الجسدي، كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الشعور بالأمن والعنف النفسي، فكلما زاد العنف الأسري قل الشعور بالأمن، وأظهرت النتائج علاقة عكسية أيضا بين العنف الأسري والكفاءة الذاتية، فكلما زاد العنف الأسري قلت الكفاءة الذاتية. وأظهرت النتائج أن الذكور أكثر عرضة من الإناث، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل نظام متكامل لجمع كافة أشكال العنف الأسري مع الحفاظ على الخصوصية.

قام الفراية (2006) بدراسة هدفت إلى التعرف على أشكال العنف الأسري الموجه للأبناء المراهقين وعلاقته بالشعور بالأمن في محافظة الكرك، وهدفت التعرف إلى درجة الاختلاف في أشكال العنف الأسري الموجه للأبناء وفقاً ل (مستوى تعليم الأب والأم، والنوع الاجتماعي). تكونت عينة الدراسة من (1248)، استخدم الباحث مقياس الإساءة الوالدية للأطفال كما يدركها الأبناء، ومقياس ماسلو للشعور بالأمن لدى المراهقين والمراهقات. وقد أظهرت النتائج أن العنف النفسي احتل المرتبة الأولى، يليه الإهمال بالمرتبة الثانية، ثم العنف الجسدي، وأن الأمن النفسي يرتبط عكسيا مع العنف، كما أن الذكور يتعرضون لأشكال العنف بدرجة أكبر من الإناث، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى تعليم الأم والأب على درجات وأشكال العنف الأسري.

ثانيا: الدراسات التي تناولت البرامج الإرشادية الموجهة لتنمية المسؤولية:

أجرت البواليز (2019) دراسة هدفت إلى التعرف على فعالية برنامج إرشادي يستند إلى نظرية الاختيار لتنمية المسؤولية الاجتماعية، وضبط الذات وخفض إدمان الإنترنت لدى عينة من الطالبات المراهقات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار (30) طالبة من عينة قصدية من المراهقات ممن تراوحت أعمارهن بين (15–18) سنة في مدارس تقارب، تم توزيعهن بطريقة عشوائية على مجموعتين أحدهما تجريبية والأخرى ضابطة، ممن حصلن على أعلى الدرجات على مقياس إدمان الإنترنت. تلقت المجموعة التجريبية لبرنامج إرشادي يستند لنظرية الاختيار يتكون من (19) جلسة إرشادية، مدة كل جلسة تتراوح بين (60–70) دقيقة لكل جلسة إرشادية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة مقياس إدمان الإنترنت، ومقياس المسؤولية الاجتماعية، ومقياس ضبط الذات قبل وبعد تطبيق البرنامج، للمجموعتين التجريبية والضابطة، ثم تم أخذ قياس المتابعة للمجموعة التجريبية بعد شهر من إنهاء البرنامج التدريبي. أظهرت النتائج فروق ذات دلالة إحصائية على المقياس البعدي لصالح المجموعة التجريبية على الدرجة الكلية لمقياس المسؤولية الاجتماعية ولجميع أبعاده الفرعية. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية على الدرجة الكلية لمقياسي إدمان الإنترنت، وضبط الذات، وذلك يعزى للبرنامج الإرشادي. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للمجموعة التجريبية على القياس البعدي والمتابعة، مما يشير إلى فاعلية البرنامج الإرشادي.

قامت بني طه (2017) بدراسة هدفت التعرف إلى فاعلية برنامج إرشادي يستند إلى الذكاء الانفعالي لخفض السلوك المضاد للمجتمع وتنمية المسؤولية المجتمعية لدى الأحداث الجانحين، تكون مجتمع الدراسة من (40) حدثاً جانحاً في تربية أحداث إربد تم اختيار (30) منهم ممن سجلوا أعلى الدرجات على مقياس السلوك المضاد للمجتمع، ودرجات أقل من المتوسط على مقياس المسؤولية المجتمعية. تم توزيعهم عشوائيا إلى مجموعتين: أحدهما تجريبية (15) حدثاً جانحاً والأخرى ضابطة (15) حدثاً جانحاً. استخدمت الباحثة مقياسي المسؤولية المجتمعية، والسلوك المضاد للمجتمع، بالإضافة إلى برنامج إرشادي يستند إلى الذكاء الانفعالي. أظهرت نتائج الدراسة فاعلية البرنامج الإرشادي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الأحداث في المجموعة التجريبية مقارنة مع المجموعة الضابطة، وخفض السلوك المضاد للمجتمع بين المجموعتين، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أداء المجموعة التجريبية في كل من: القياس البعدي والمتابعة على مقياسي السلوك والمضاد للمجتمع والمسؤولية المجتمعية، مما يدل على استمرار فعالية البرنامج الإرشادي.

قامت السيد (2016) بدراسة هدفت التعرف إلى فاعلية برنامج إرشادي انتقائي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طالبات جامعة الملك عبد العزيز، وقد تكونت عينة الدراسة من (80) طالبة موزعون عشوائيا إلى مجموعتين: أحدهما تجريبية (40) طالبة والأخرى ضابطة (40) طالبة، استخدمت الباحثة مقياس المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى برنامج إرشادي انتقائي، أظهرت نتائج الدراسة فاعلية البرنامج الإرشادي الانتقائي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالبات في المجموعة التجريبية مقارنة مع المجموعة الضابطة.

التّعقيب على الدّراسات السّابقة:

من خلال الاطّلاع على الدّراسات السّابقة، يلاحظ أنّ الدّراسات الّتي تناولت متغيّرات الدّراسة، ركّزت على الجانب الوصفيّ والارتباطيّ مبيّنة العلاقة الارتباطيّة بين متغيّرات الدّراسة، ومتغيّرات نفسيّة أخرى، ونجد أنّ الدّراسات الّتي تناولتْ موضوع العيّنة وهي النساء مراجعات مراكز الإصلاح والتوفيق الأسري قد ركّزت الدّراسات العربيّة والأجنبيّة على البحث عن أسباب العنف الأسري وأشكاله، وكذلك الطّبيعة الجغرافيّة التي تؤثّر على زيادة انتشاره، بينما هناك دراسات تَتَّبِعت المنهجَ النّوعيّ الوصفيّ وجهت لدراسة ظاهرة الأمن الأسري وعلاقته ببعض المتغيرات وربطها مع المتغيّرات النّفسيّة الأخرى مثل دراسة: الفراية (2006)، والعبيدان (2010)، السويطي(2012)، التي ربطت بين متغير الأمن الأسري وعلاقته بأشكال العنف الأسري، والكفاءة الذاتية، والحجري (2017) التي درست دور القيم الدخيلة على الأسرة من خلال العمالة الوافدة وعلاقتها بالأمن الأسري، والرحاحلة (2018)، والتي تناولت أثر السياسة الشرعية والقانونية التي تنظم أمور الأسرة من الداخل وتوضح توزيع الأدوار والهرمية في القيادة والتي يعبر عنها شرعيا بمصطلح القوامة، وتوضيح مفهومها وحدودها، من أجل تنظيم الأدوار والمسؤوليات، والحقوق والواجبات، وتوضيح الهيكل التنظيمي للأسرة، ودراسة الملكاوي (2018) والتي تهدف إلى وضع تصور مقترح للتعاون بين الأسرة والمدرسة لتحقيق الأمن الأسري لدى أفرادها. ولاحظت الباحثة بأن هناك ندرة في الدراسات التي تتناول متغيرات الدراسة الموجهة إلى عينه الدراسة، ونجد أن موضوع الأمن الأسري من المواضيع المتجدّدة في حقل الإرشاد النّفسيّ، فقد ركّزت العديد من الدّراسات السّابقة على إيجاد العلاقة بين الأمن الاسري والمتغيّرات الأخرى، وعلى عيّنات مختلفة كما في الدراسات السابقة المتعلق بمتغير الأمن الاسري. بينما يعتبر متغيّر المسؤولية من المتغيّرات المتكرر طرحها في ميادين مختلفة، وإيجاد العلاقة بينه وبين المتغيّرات النّفسيّة، والقانونية، والشرعية، والاقتصادية، والسياسية، وغيرها من المجالات الأخرى، وذلك يوضح أهمية وخصوصية متغير المسؤولية، لارتباطه بمبادئ الحرية والديمقراطية، ويقتضي على الأفراد القيام بأدوار مختلفة، ولها قواعد مختلفة، ولما كانت هذه القواعد غير واضحة، أو غير معلنة بالشكل الكافي، ولتوضيح العلاقة بين الأدوار والمسؤوليات، فقد حاول العديد من الباحثون دراسة متغير المسؤولية، وكيف نتعامل معها في مجال التشريع والقانون، والفقه، والقضاء، وفي مجال الطب والإعلام، وغيرها من مجالات الحياة المتعددة.

أما في المجال النفسي هنالك العديد من البرامج الموجهة لتنمية المسؤولية المجتمعية لفئات مختلفة مثل: فترة المراهقة، الأحداث الجانحين، وطلبة الجامعة. وإنّ تنوّع الدّراسات السّابقة وتناولها جوانب تتعلق بموضوع الدّراسة سيُكْسِبان الباحثَة سَعَة الاطّلاع بكل الجوانب الّتي تدعم الدّراسة، وقد استفادت الباحثة من هذه الدّراسات في تطوير أدوات جمع البيانات والتّعرف على النّتائج ومقارنتها بالنّتائج الحاليّة، وفي تدعيم بعض الآراء المتعلّقة بالإطار النّظريّ. ويلاحظ أنّ الدّراسة الحاليّة تمتاز عن الدّراسات السّابقة في كونها تعدّ الدّراسة الأولى في حدود علم الباحثة التي تتناول النساء مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري، وتربط بين المسؤولية والأمن الأسري، وتكشف عن مستوى تحمل الفرد لمسؤولياته الشخصية، ومسؤولياته تجاه الآخرين، وعلاقتها بأمنه الأسري، حيث يميل مراجعو مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري إلى لعب دور الضحية. ويبدأ كل طرف بإلقاء اللوم على الآخر بأنه المسؤول عن تهديد الأمن وعدم الاستقرار الأسري واللجوء للقضاء بحثاً عن الأمن والسلام.

الطريقة والإجراءات:

تتناول الطريقة وصفًا لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، والأدوات التي تمّ استخدامها، ومؤشرات صدقها وثباتها، وتحديد متغيرات الدراسة، والمعالجات الإحصائية التي استخدمت للإجابة عن أسئلتها.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج (الوصفي الارتباطي) لتحقيق أهداف الدراسة. ويمكن تعريف المنهج الارتباطي بأنه نوع من أنواع مناهج البحث العلمي يهتم ببيان العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وفي حالة وجود هذه العلاقة يهتم بمعرفة نوع هذه العلاقة سالبة أو

موجبة، طردية أو عكسية، وتهتم الدراسات الارتباطية ببيان حجم ونوع العلاقات بين البيانات بحيث تتطابق التغيرات في كلا العاملين محل الدراسة الارتباطية، ويستخدم المنهج الوصفي الارتباطي على وجه الخصوص في دراسات التنبؤ(صديقي،2010).

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة حسب إحصائيات مديرية الإصلاح والوساطة والتَّوفيق الأُسري خلال الفصل الدراسي الأوَّل من العام 2020/2019م بالفترة الزمنية (1-8 إلى 1-10/ 2019) من (450) امرأةً من مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان من الفئة العمرية (25-40) سنة. أمّا بالنّسبة لعيّنة الدّراسة فقد شاركت (170) امرأةً كعيّنة متيسّرة من مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان حيث بلغت نسبتهم (38%) تقريبًا من حجم مجتمع الدراسة.

أدوات الدراسة:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة؛ فقد تمَّ بناء أداتين؛ هما: أوَّلًا: مقياس تحمُّل المسؤولية لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان0ثانياً: مقياس الأمن الأسري.

أولاً: مقياس تحمل المسؤولية؛ بهدف الكشف عن تحمُّل المسؤولية لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان، فقد تم الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة (بني طه، 2017، السيد، 2016)؛ حيث تمَّ بناء مقياس تحمُّل المسؤولية لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان في صورته الأوَّلية من إحدى وثلاثين فقرةً مُوزَّعةً على بعدين؛ هما: بعد تحمُّل المسؤولية الشخصية وله سبع عشرةَ فقرةً ذوات الأرقام (1 وحتى 17) وتشتمل على أربعُ فقراتٍ سالبة المضمون ذوات الأرقام (1، 4، 8، 11)، ثم بعد تحمُّل المسؤولية الجماعيَّة وله أربعُ عشرةَ فقرةً ذوات الأرقام (18 وحتى 31) وتشتمل على ثماني فقراتٍ سالبة المضمون ذوات الأرقام (18، 20، 21، 22، 23، 25، 27، 31).

مؤشرات صدق وثبات مقياس تحمُّل المسؤولية.

أ. صدق المحتوى

تم التحقق من صدق المحتوى لمقياس تحمُّل المسؤولية والبعدين التَّابِعين له لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان؛ بعرضه على مجموعة من المُحكِّمين مؤلفة من عشرةِ مُحكِّمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات (الإرشاد التربوي، والإرشاد النفسي، وعلم النفس التربوي) ممن رتبهم في الأكاديمية (أُسْتاذ دُكْتور، أُسْتاذ مُشارِك، أُسْتاذ مُساعِد) في جامعات (الأردنية، اليرموك، إربد الأهلية)، وذلك بهدف إبداء آرائهم حول دقة وصحة محتوى المقياس من حيث: وضوح الفقرات، والصياغة اللغوية، ومناسبتها لقياس ما وضعت لأجله، وانتمائها للبعد الذي تتبع له، وإضافة أو تعديل أو حذف ما يرونه مناسبًا على الفقرات.

تم الأخذ بكافة ملاحظات المحكمين التي تمحورت بالأمور التالية: أ) تعديل الصياغة اللغوية لتسعِ فقراتٍ ذوات الأرقام [(1، 5، 11، 15، 17، 19، 29) التي تتبع لبعد تحمُّل المسؤولية الشخصيَّة، و(4، 28) اللتين تتبعان لبعد تحمُّل المسؤولية الجماعيَّة] كما هي بعد التحكيم حذف الفقرة ذات الرقم (17) التي تتبع لبعد تحمُّل المسؤولية الشخصيَّة وذلك كما هي قبل التَّحكيم ، الإبقاء على إحدى وعشرينَ فقرةً دونما تعديل كما هي قبل وبعد التحكيم.

وبهذا أصبح عدد فقرات المقياس في صورته النهائية بعد التحكيم مكوَّنًا من ثلاثينَ فقرةً مُوزَّعةً على بعدين ؛ هما: بعد تحمُّل المسؤولية الشخصية وله ستُّ عشرةَ فقرةً ذوات الأرقام (1، 3، 5، 7، 9، 11، 13، 15، 17، 19، 21، 23، 25، 2 7، 29، 2) وتشتمل على أربعُ فقراتٍ سالبة المضمون ذوات الأرقام (1، 7، 15، 21)، ثم بعد تحمُّل المسؤولية الجماعيَّة وله أربعُ عشرةَ فقرةً ذوات الأرقام (4، 6، 8، 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30) وتشتمل على ثماني فقراتٍ سالبة المضمون ذوات الأرقام (4، 8، 10، 12، 14، 18، 22، 30).

ب. صدق البناء للمقياس

تم تطبيق مقياس تحمُّل المسؤولية على عينة استطلاعية مؤلفة من (30) امرأةً من مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان من خارج عينة الدراسة المستهدفة، وذلك لحساب معاملات الارتباط المُصحح لعلاقة الفقرات بمقياس تحمُّل المسؤولية وبالبعدين التابعين له ؛ حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط المُصحح لعلاقة فقرات بعد تحمُّل المسؤولية الشخصيَّة ببعدها بين (0.52–0.75) وتراوحت مع مقياسها بين (0.49–0.75)، وتراوحت قيم معاملات الارتباط المُصحح لعلاقة فقرات بعد تحمُّل المسؤولية الجماعيَّة ببعدها بين (0.63–0.77) وتراوحت مع مقياسها بين (0.62–0.76). ويلاحظ من القيم سالفة الذكر الخاصة بصدق البناء؛ أنَّ قيم معاملات الارتباط المُصحح لعلاقة الفقرات بتحمُّل المسؤولية وبالأبعاد التابعة له لم تقِلّ دون معيار (عودة، 2010) البالغة قيمته (0.20)؛ مما يشير إلى جودة بناء فقرات مقياس تحمُّل المسؤولية.

كما تمَّ حساب معاملات ارتباط بيرسون لعلاقة مقياس تحمُّل المسؤولية بالأبعاد التابعة له، بالإضافة إلى حساب معاملات ارتباط بيرسون البينية لعلاقة الأبعاد (Intra–correlation)؛ حيث بلغت قيمتي معاملي ارتباط بيرسون لعلاقة مقياس تحمُّل المسؤولية بالبعدين التابعين له لكلٍّ منهما (0.69)، وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون البيني لعلاقة البعدين (0.66).

ج. ثبات مقياس الدراسة

لأغراض حساب ثبات الاتساق الداخلي لمقياس تحمُّل المسؤولية وللأبعاد التابعة له؛ فقد تمَّ استخدام معادلة ألفا الخاصة بكرونباخ (Cronbach's α)بالاعتماد على بيانات التطبيق الأوَّل للعينة الاستطلاعية؛ حيث بلغت قيمة ثبات الاتساق الداخلي للمقياس (0.91) وتراوحت قيمه للبعدين التابعين للمقياس بين (0.86–0.87). ولأغراض حساب ثبات الإعادة للمقياس وللأبعاد التابعة له؛ فقد تمَّ استخدام معامل ارتباط بيرسون بعد إعادة التطبيق على العينة الاستطلاعية بطريقة الاختبار وإعادته (Test–Retest) بفاصل زمني مقداره أسبوعان بين التطبيقين الأوَّل والثاني لعلاقة التطبيق الأوَّل بالتطبيق الثاني؛ حيث بلغت قيمة ثبات الإعادة للمقياس (0.83) وتراوحت قيمه للبعدين التابعين للمقياس بين (0.84–0.85).

د. تصحيح مقياس تحمُّل المسؤولية

اشتمل مقياس تحمُّل المسؤولية لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان في صورته النهائية على ثلاثينَ فقرةً؛ حيث يُجاب على الفقرات موجبة الاتجاه بتدريج ليكرت يشتمل على خمسة بدائل ؛ هي: [موافق بشدة وتُعطى درجة (5) عند تصحيح الفقرة ، موافق وتُعطى درجة (4) عند تصحيح الفقرة ، محايد وتُعطى درجة (3) عند تصحيح الفقرة ، غير موافق وتُعطى درجة (2) عند تصحيح الفقرة ، غير موافق بشدة وتُعطى درجة (1) عند تصحيح الفقرة]، ويُجاب على الفقرات سالبة الاتجاه بتدريج ليكرت يشتمل على خمسة بدائل ؛ هي: [غير موافق بشدة وتُعطى درجة (5) عند تصحيح الفقرة، غير موافق وتُعطى درجة (4) عند تصحيح الفقرة، محايد وتُعطى درجة (3) عند تصحيح الفقرة، موافق وتُعطى درجة (2) عند تصحيح الفقرة، موافق بشدة وتُعطى درجة (1) عند تصحيح الفقرة]. وبذلك تتراوح درجات المقياس ككل بين (30–150) درجة، حيث كلما ارتفعت الدرجة كان ذلك مؤشر على ازدياد تحمُّل المسؤولية لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان والعكس صحيح.

ولأغراض تقييم تحمُّل المسؤولية لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان؛ فقد تمَّ تبني النموذج الإحصائي ذي التدريج النسبي بغرض تصنيف الأوساط الحسابية لاستجاباتهن على مقياس تحمُّل المسؤولية والبعدين التابعين له لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان إلى ثلاثة مستويات لتحمُّل المسؤولية على النحو الآتي: مرتفع ويُعطى للحاصلين على درجة أكبر من (3.66)، متوسط ويُعطى للحاصلين على درجة تتراوح من (2.34) وحتى (3.66)، منخفض ويُعطى للحاصلين على درجة أقل من (2.34) . وذلك باستخدام مُعادلة طول الفئة لتدريج ليكرت الخماسي التي تنصُّ على:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد مناقشةأحكام النتائج}} = \frac{\left(\text{لتدريج الأعلى} - \text{التدريج الأدنى}\right)}{\text{عدد مناقشةأحكام النتائج}} = \frac{(1-5)}{3} = \frac{4}{3} = 1.33$$

ثانيًا. مقياس الأمن الأسري لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان

بهدف الكشف عن الأمن الأسري لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان، فقد تم الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة (الحجري، 2017، السويطي، 2012) ؛ ومقياس ماسلو للشعور بالأمن من وجهة نظر الأبناء الوارد في أبو أسعد (2009) حيث تمَّ بناء مقياس الأمن الأسري لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان في صورته الأوَّليَّة من إحدى وستين فقرةً مُوزَّعةً على أربعةِ أبعاد ؛ هي : بعد الاستقلالية والحرية واتخاذ القرارات وله اثنتا عشرة فقرةً ذوات الأرقام (1 وحتى 12)؛ حيث يشتمل على أربع فقرات سالبة المضمون ذوات الأرقام (3، 7، 8، 9)، ثم بعد الكفاءة والإنجاز وله تسع عشرة فقرةً ذوات الأرقام (13 وحتى 31)؛ حيث يشتمل على سبع فقراتٍ سالبة المضمون ذوات الأرقام (13، 17، 18، 20، 22، 25، 30)، ثم بعد الانتماء والتَّواصل وله ست عشرة فقرةً ذوات الأرقام (32 وحتى 47)؛ حيث يشتمل على ست فقراتٍ سالبة المضمون ذوات الأرقام (32، 35، 36، 45، 46، 47)، ثم بعد المرح وله أربع عشرة فقرةً ذوات الأرقام (48 وحتى 61)؛ حيث يشتمل على فقرةٍ واحدةٍ سالبة المضمون ذات الرقم (49).

مؤشرات صدق وثبات مقياس الأمن الأُسري لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان

أ. صدق المحتوى

تم التحقق من صدق المحتوى لمقياس الأمن الأُسري والأبعاد التَّابِعة له لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان ؛ بعرضه على مجموعة من المُحكِّمين مؤلفة من عشرةِ مُحكِّمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات (الإرشاد التربوي، والإرشاد النفسي، وعلم النفس التربوي) ممن رتبهم الأكاديمية (أُستاذ دُكْتور، أُستاذ مُشارِك، أُستاذ مُساعِد) في جامعات (الأردنية، اليرموك، إربد الأهلية) ؛ وذلك بهدف إبداء آرائهم حول دقة وصحة محتوى المقياس من حيث: وضوح الفقرات، والصياغة اللغوية، ومناسبتها لقياس ما وضعت لأجله، وانتمائها للبعد الذي تتبع له، وإضافة أو تعديل أو حذف ما يرونه مناسبًا على الفقرات.

تم الأخذ بكافة ملاحظات المحكمين التي تمحورت بالأمور التاليَّة: أ) تصحيح أخطاء طباعية لفقرتين ذواتي الرقمين (1، 13) اللتين تتبعان لبعد الاستقلالية والحرية واتخاذ القرارات كما هما بعد التحكيم، وتعديل الصياغة اللغوية لخمس فقراتٍ ذوات الأرقام [(17، 21، 37، 41) التي تتبع لبعد الاستقلالية والحرية واتخاذ القرارات، و(30) التي تتبع لبعد الكفاءة والإنجاز] كما هي بعد التحكيم. حذف الفقرة ذات الرقم (38) التي تتبع لبعد الانتماء والتواصل كما هي قبل التحكيم والإبقاء على ثلاث وخمسين فقرةً دونما تعديل كما هي قبل وبعد التحكيم.

وبهذا أصبح عدد فقرات المقياس في صورته النهائية بعد التحكيم مكوَّنًا من ستين فقرةً مُوزَّعةً على أربعةِ أبعاد ؛ هي: بعد الاستقلالية والحرية واتخاذ القرارات وله اثنتا عشرة فقرةً ذوات الأرقام (1، 5، 9، 13، 17، 21، 25، 29، 33، 37، 41، 45) ؛ حيث يشتمل على أربع فقرات سالبة المضمون ذوات الأرقام (9، 25، 29، 33)، ثم بعد الكفاءة والإنجاز وله تسع عشرة فقرةً ذوات الأرقام (2، 6، 10، 14، 18، 22، 26، 30، 34، 38، 42، 46، 49، 53، 57، 60، 3، 16، 40)؛ حيث يشتمل على سبعُ فقراتٍ سالبة المضمون ذوات الأرقام (2، 18، 22، 30، 38، 49، 16)، ثم بعد الانتماء والتَّواصل وله خمس عشرة فقرةً ذوات الأرقام (7، 11، 15، 19، 23، 27، 35، 39، 43، 47، 50، 51، 54، 58، 59)؛ حيث يشتمل على ست فقراتٍ سالبة المضمون ذوات الأرقام (7، 19، 23، 54، 58، 59)، ثم بعد المرح وله أربع عشرة فقرةً ذوات الأرقام (4، 8، 12، 20، 24، 28، 32، 36، 44، 48، 52، 55، 56، 31)؛ حيث يشتمل على فقرةٍ واحدةٍ سالبة المضمون ذات الرقم (8).

ب. صدق البناء للمقياس

تم تطبيق مقياس الأمن الأسري على عينة استطلاعية مؤلفة من (30) امرأةً من مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان من خارج عينة الدراسة المستهدفة، وذلك لحساب معاملات الارتباط المُصحح لعلاقة الفقرات بمقياس الأمن الأُسري وبأبعاده ؛ حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط المُصحح لعلاقة فقرات بعد الاستقلالية والحرية واتخاذ القرارات ببعدها بين (0.60–0.76) وتراوحت مع مقياسها بين (0.59–0.74)، وتراوحت قيم معاملات الارتباط المُصحح لعلاقة فقرات بعد الكفاءة والإنجاز ببعدها بين (0.60–0.75) وتراوحت مع مقياسها بين (0.58–0.75)، وتراوحت قيم معاملات الارتباط المُصحح لعلاقة فقرات بعد الانتماء والتواصل ببعدها بين

(0.61–0.75) وتراوحت مع مقياسها بين (0.61–0.74)، وتراوحت قيم معاملات الارتباط المُصحح لعلاقة فقرات بعد المرح ببعدها بين (0.60–0.74) وتراوحت مع مقياسها بين (0.60–0.73). ويلاحظ من القيم سالفة الذكر الخاصة بصدق البناء؛ أنَّ قيم معاملات الارتباط المُصحح لعلاقة الفقرات بالأمن الأُسريّ وبالأبعاد التابعة له لم تقِلّ دون معيار (عودة، 2010) البالغة قيمته (0.20)؛ مما يشير إلى جودة بناء فقرات مقياس الأمن الأُسري.

كما تمَّ حساب معاملات ارتباط بيرسون لعلاقة مقياس الأمن الأُسري بالأبعاد التابعة لها، بالإضافة إلى حساب معاملات ارتباط بيرسون البينية لعلاقة الأبعاد؛ حيث تراوحت قيم معاملات ارتباط بيرسون لعلاقة مقياس الأمن الأُسريّ بالأبعاد التابعة له بين (0.81–0.85)، وتراوحت قيم معاملات ارتباط بيرسون البينية لعلاقة الأبعاد بين (0.48–0.69).

ج. ثبات مقياس الدراسة

لأغراض حساب ثبات الاتساق الداخلي لمقياس الأمن الأُسري وللأبعاد التابعة له؛ فقد تمَّ استخدام معادلة ألفا الخاصة بكرونباخ بالاعتماد على بيانات التطبيق الأوَّل للعينة الاستطلاعية؛ حيث بلغت قيمة ثبات الاتساق الداخلي لمقياس الأمن الأُسري (0.92) وتراوحت قيمه للأبعاد التابعة للمقياس بين (0.81–0.87). ولأغراض حساب ثبات الإعادة للمقياس وللأبعاد التابعة له؛ فقد تمَّ استخدام معامل ارتباط بيرسون بعد إعادة التطبيق على العينة الاستطلاعية بطريقة الاختبار وإعادته بفاصل زمني مقداره أسبوعان بين التطبيقين الأوَّل والثاني لعلاقة التطبيق الأوَّل بالتطبيق الثاني؛ حيث بلغت قيمة ثبات الإعادة للمقياس (0.80) وتراوحت قيمه للأبعاد التابعة للمقياس بين (0.84–0.88).

د. تصحيح مقياس الأمن الأُسري

اشتمل مقياس الأمن الأسري لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان في صورته النهائية على ستينَ فقرةً، حيث يُجاب على الفقرات موجبة الاتجاه بتدريج ليكرت يشتمل على خمسة بدائل ؛ هي: [أوافق بشدة وتُعطى درجة (5) عند تصحيح الفقرة، أوافق وتُعطى درجة (4) عند تصحيح الفقرة، محايد وتُعطى درجة (3) عند تصحيح الفقرة، غير موافق وتُعطى درجة (2) عند تصحيح الفقرة، غير موافق بشدة وتُعطى درجة (1) عند تصحيح الفقرة]، ويُجاب على الفقرات سالبة الاتجاه بتدريج ليكرت يشتمل على خمسة بدائل؛ هي: [غير موافق بشدة وتُعطى درجة (5) عند تصحيح الفقرة، غير موافق وتُعطى درجة (4) عند تصحيح الفقرة، محايد وتُعطى درجة (3) عند تصحيح الفقرة، أُوافق وتُعطى درجة (2) عند تصحيح الفقرة، أُوافق بشدة وتُعطى درجة (1) عند تصحيح الفقرة]؛ حيث كلما ارتفعت الدرجة كان ذلك مؤشر على ازدياد الأمن الأسري لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان والعكس صحيح .

ولأغراض تقييم الأمن الأسري لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان؛ فقد تمَّ تبني النموذج الإحصائي ذي التدريج النسبي بغرض تصنيف الأوساط الحسابية لاستجاباتهن على مقياس الأمن الأُسري والأبعاد التابعة له لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان إلى ثلاثة مستويات للأمن الأُسري على النحو الآتي: مرتفع ويُعطى للحاصلين على درجة أكبر من (3.66)، متوسط ويُعطى للحاصلين على درجة تتراوح من (2.34) وحتى (3.66)، منخفض ويُعطى للحاصلين على درجة أقل من (2.34). وذلك باستخدام مُعادلة طول الفئة لتدريج ليكرت الخماسي التي تنصُّ على:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد مناقشةأحكام النتائج}} = \frac{\left(\text{التدريج الأعلى} - \text{التدريج الأدنى}\right)}{\text{عدد مناقشةأحكام النتائج}} = \frac{(1-5)}{3} = \frac{4}{3} = 1.33$$

إجراءات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة؛ فقد تمَّ إتباع الخطوات والإجراءات التالية:

- توزيع أداتي الدراسة على أفراد عينة الدراسة المستهدفة بعد شرح هدف الدراسة لهم.
- الطلب من أفراد عينة الدراسة الإجابة على فقرات استبانة أداتي الدراسة كما يرونها معبرةً عن وجِهَةِ نظرهن بكل صدق وموضوعية . وذلك بعد أن تمَّت إحاطتهن علمًا أنَّ إجابتهن لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

1. تحمُّل المسؤولية والبعدين التابعين له لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان؛ وهي متغيرات خطيَّة مُتَّصِلة، وتعامل على أنَّها مستقلة الأثر.
2. الأمن الأُسَريّ والأبعاد التابعة له لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان؛ وهي متغيرات خطيَّة مُتَّصِلة، وتعامل على أنَّها تابعة.

المعالجات الإحصائية:

تمت المعالجات الإحصائية لبيانات الدراسة باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v26)، وذلك على النحو الآتي:

- للإجابة عن سؤال الدراسة الأوَّل؛ فقد تمَّ حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتحمُّل المسؤولية وللبعدين التابعين له لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق في عمَّان، مع مراعاة ترتيب البعدين تنازليًا وفقًا لوسطهما الحسابيين.
- للإجابة عن سؤال الدراسة الثَّاني؛ فقد تمَّ حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للأمن الأسري وللأبعاد التابعة له لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق في عمَّان، مع مراعاة ترتيب الأبعاد تنازليًا وفقًا لأوساطها الحسابية.
- للإجابة عن سؤال الدراسة الثَّالِث؛ فقد تمَّ حساب معاملات ارتباط بيرسون لعلاقة تحمُّل المسؤولية بالأمن الأُسريّ لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق في عمَّان؛ مع مراعاة تصنيف قُوَّة معاملات الارتباط وفقً لمعياري (Hopkins, 2002) على أنَّها علاقات: تافهة إذ تراوحت قيمها المُطلقة بين (0.00–0.09)، وصغيرة إذ تراوحت قيمها بين (0.10–0.29)، ومتوسطة إذا تراوحت قيمها بين (0.30–0.49)، وكبيرة إذ تراوحت قيمها بين (0.50–0.69)، وكبيرة جدًا إذ تراوحت قيمها بين (0.70–0.89)، وتامَّة تقريبًا إذ تراوحت قيمها بين (0.90–1.00).

النتائج والمناقشة:

تتضمن الإحصاءات التَّالية عرضًا لنتائج أسئلة مشكلة الدراسة البحثية:

أوَّلًا. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الذي نصَّ على: "ما مستوى تحمُّل المسؤولية لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الأوَّل؛ فقد تمَّ حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتحمُّل المسؤولية ولبعديه لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان، وذلك كما هو مُبيَّن في جدول 1.

جدول 1: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتحمُّل المسؤولية ولبعديه لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان.

الرتبة*	الرقم	تحمل المسؤولية وبعديه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	2	المسؤولية الجماعية	2.84	1.23	متوسط
2	1	المسؤولية الشخصية	2.53	1.01	متوسط
الكلي للمقياس			2.67	1.11	متوسط
*** تمَّ مراعاة ترتيب بعدي تحمل المسؤولية تنازليًا وفقًا لوسطيهما الحسابيين.**					

يلاحظ من جدول 1؛ مجيء تحمُّل المسؤولية وبعديه لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان ضمن مستوى (متوسط). وقد جاء بعدي تحمُّل المسؤولية لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان وفقًا للترتيب التالي: بعد المسؤولية الجماعية في المرتبة

الأوَّلى، ثم بعد المسؤولية الشخصية في المرتبة الثانية؛ وذلك وفقًا لمعيار تصنيف الأوساط الحسابية الوارد ذكره في الطريقة والإجراءات.

ترى الباحثة بأنّ المتوسّط الحسابيّ على مقياس تحمل المسؤولية ككل هي نتيجة موازية لما أشار إليه أليس بقوله أنت مسؤول عن إزعاج نفسك في العلاج السلوكي الانفعالي العقلاني (corey,2009)، والذي يتفق فيه مع وليم جلاسر في نظريته للعلاج الواقعي. وهذا يعني أن الإنسان مسؤول مسؤولية كاملة عن سلوكياته الكلية، ولا يجوز له أن يلقي اللوم على غيره نتيجة لما يصيبه من أذى أو مكروه، وأن الإنسان هو الذي يختار سلوكياته بمحض إرادته، وأنه الوحيد الذي يمكنه التحكم فيها، والسيطرة عليها دون غيره؛ أي أنه هو المسؤول عن هذا الاختيار، وعن التحكم فيه والسيطرة عليه. وبما أن الإنسان كائن اجتماعي فهو يحاول إرضاء غيره على حساب مصلحته، ومن هنا يمكن تفسير أن المتوسط الحسابي على بعد المسؤولية الجماعية أعلى من بعد تحمل المسؤولية الشخصية، وهذا ما عبرت عنه فرجينيا ساتير بالأسلوب المسترضي وهو نوع من أنواع التواصل التي تستخدم مع مواقف البقاء (Goldenberg, & Goldenberg, 2012). وهناك أسلوب آخر وهو الأسلوب اللوام؛ وهو الأسلوب الأكثر انتشارا بين النساء مراجعات مكاتب الإصلاح الأسري؛ حيث ترى بأن الزوج مليء بالأخطاء، ولا تتحمل مسؤولية سلوكياتها وهذا يتوافق مع المتوسط الحسابي لهذه الدراسة حيث كان الأقل، بينما جاء المتوسط الحسابي لبعد المسؤولية الجماعية أعلى قليلاً؛ حيث يوجد العديد من الدراسات التي هدفت إلى تحسين المسؤولية الجماعية أو المجتمعية مثل دراسة (السيد،2016)، ودراسة (بني طه،2017)، ودراسة (البواليز ،2019). وتتفق نتائج هذه الدراسة مع أهداف وحدة الإصلاح والتوفيق الأسري والتي تهدف إلى زيادة تحمل المسؤولية لكل من الزوجين من خلال البرامج التدريبية للمقبلين على الزواج للتعريف بحقوق وواجبات كل من الزوجين من أجل تكوين أسرة آمنة مستقرة.

ثانيًا. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الذي نصَّ على: "ما مستوى الأمن الأسري لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الثَّاني؛ فقد تمَّ حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للأمن الأسري ولأبعاده لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان، وذلك كما هو مُبيَّن في جدول 2.

جدول 2: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للأمن الأسري ولأبعاده لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان.

الرتبة*	الرقم	الأمن الأُسري وأبعاده	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	3	الانتماء والتواصل	3.07	1.16	متوسط
2	4	المرح	2.88	1.16	متوسط
3	1	الاستقلالية والحرية واتخاذ القرارات	2.84	1.07	متوسط
4	2	الكفاءة والإنجاز	2.75	1.20	متوسط
الكلي للمقياس			2.88	1.14	متوسط
* تم مراعاة ترتيب أبعاد الأمن الأُسري تنازليًا وفقًا لأوساطها الحسابية.					

يلاحظ من جدول 2؛ مجيء الأمن الأسري وأبعاده لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان ضمن مستوى (متوسط). في حين جاءت أبعاد الأمن الأُسري لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان وفقًا للترتيب التالي: بعد الانتماء والتواصل في المرتبة الأولى، ثم بعد المرح في المرتبة الثانية، ثم بعد الاستقلالية والحرية واتخاذ القرارات في المرتبة الثَّالِثة، ثم بعد الكفاءة والإنجاز في المرتبة الرَّابِعة؛ وذلك وفقًا لمعيار تصنيف الأوساط الحسابية الوارد ذكره في الطريقة والإجراءات.

وتعزو الباحثة هذه النّتيجة مستوى الأمن الأسري ككل بأنها بدرجة تقدير متوسط، هو عدم قدرة النّساء مراجعات مراكز الإصلاح والتوفيق الأسري، على التواصل الإيجابيّ أو الشعور بالانتماء مع الآخرين سواء أكان الزّوج أو المقربون أو الغرباء، وذلك بسبب النقص في الخبرات والمهارات الحياتية، وتعدّد المسؤوليّات الّتي تحمّلتها بعض الزوجات حيث أن بعضهن تحمل المسؤولية من خلال الزواج المبكر بعمر أقلّ من (18)سنة، وتشكل هذه النسبة (13%) من الزيجات في الأردن، ممّا أدّى إلى عدم القدرة على الوعي بالذات وكشف الذات أمام الشريك والتعبير عن الاحتياجات النفسية والانفعالية وإعطاء ردود مناسبة للمواقف الّتي عليها كشفها أو التعبير عنها، ومن الشريك الذي سيتقبل هذه الحاجات ويعمل على إشباع هذه الحاجات. وهذه النّتيجة تتشابه إلى ما توصّل إليه كل من العمري (2009)، حيث جاء مستوى الكشف متوسّطاً على مقياس كشف الذّات ككل، والتي كانت تقيس العلاقة بين كشف الذات والتوافق الزواجي لدى عينة من معلمي ومعلمات التربية في إربد الأولى، والذي توصل إلى أن الأزواج الذين يقومون بكشف الذات للشريك الآخر ينشأ بينهم علاقة إيجابية ويستطيعون التواصل بشكل إيجابي مما يجعل لديهم توافق زواجي، بينما العلاقات الزوجية التي تفتقد لكشف الذات فإنه العلاقة الزوجية معرضة للمشكلات والتي تؤدي في بعض الأحيان للطلاق. ودراسة بني سلامه (2019)، حيث جاء مستوى الكشف متوسّطاً على مقياس كشف الذّات ككل، والتي كانت تقيس العلاقة بين كشف الذات والشعور بالنقص لدى عينة من لدى النّساء اللائي تزوّجْنَ زواجاً مبكّراً في عمّان، والتي توصلت إلى وجود مستوى متوسط في الدرجة الكلية لمقياس كشف الذات. حيث كانت الأبعاد: البعد الاجتماعيّ، البعد السلوكيّ، الانفعاليّ، الاقتصاديّ، المعرفيّ، بينما البعد الجسميّ كان ذات مستوى منخفض، وكما بينت النتائج وجود مستوى مرتفع في الدرجة الكلية لمقياس الشّعور بالنّقص. حيث كانت الأبعاد: النفسي، الاجتماعي، بينما البعد الجسدي كان ذات مستوى متوسط. وكما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبيّة دالة إحصائياً بين كشف الذات والشّعور بالنّقص لدى النّساء اللائي تزوجن زواجاً مبكراً.

اقترح " آدلر " وجود ثلاث مهّام رئيسية في الحياة وهي العمل، والحب، والمجتمع، والتي من خلالها تتكوّن العلاقات الإيجابيّة أو السلبيّة مع الذّات، ومع الآخر، ومع المجتمع. ويتكوّن من خلالها أسلوب الحياة. وعادةً يتم الحكم على الشّخص من قبل الآخرين من خلال المواقف، و القيم، و المعتقدات، فإذا كان الحكم سلبي يتولّد الشّعور بالنّقص، وينتج عنه سلوكيات غير تكيفيّة خلال مرحلة سعي الشخص إلى الإنجاز والتّفوق، (الخزاعلة،2017).

لذلك يمكن وصف العلاقات التي تعيشها النساء المراجعات لمراكز الإصلاح والتوفيق الاسري مع الآخرين بأنها انتقاديّة وهدّامة وليست داعمة، من الممكن أن تشعرهن بالدونيّة اتجاه ذواتهن وقد يتعرضن لضغوطات نفسيّة أو يشاركن في سلوكيات غير تكيفيّة من أجل التّغلب على الصعوبات التي يواجهنها، وهذا يفسر المتوسط الحسابي لبعد الكفاءة والإنجاز بأنه متوسط حيث بلغ (2.75%). ويتسم أسلوب الحياة بضعف عنصر المرح والتسلية حيث بلغ المتوسط الحسابي لبعد المرح (2.88%) ويفسر ذلك ضغوطات الحياة وانعدام الاستقرار، والتعرض للعنف الأسري بأشكاله المختلفة فقد ذكر الفراية (2006) بأن الأمن النفسي والأسري يرتبط عكسياً مع العنف الأسري وقد أظهرت النتائج أن العنف النفسي احتل المرتبة الأولى، يليه الإهمال بالمرتبة الثانية، ثم العنف الجسدي، وتعزو الباحثة أنّ هذه الفئة نشأت في بيئات لا تشجّع على التفريغ الانفعالي، أو التعبير عن مشاعرهنّ بشكل واضح، حيث يعتبر التفريغ الانفعالي صمام الأمان الذي يحافظ على الاتزان الانفعالي من خلال ممارسة أنشطة تعمل على إشباع الحاجة إلى المرح والتسلية بشكل مستمر ودوري بحيث يكون جزءاً لا يتجزأ من أسلوب الحياة. ويتأثر إشباع هذا البعد بالموروث الثقافي بحيث يعتبر إشباع الحاجة إلى المرح حاجة ثانوية، وأن ظروف الحياة الصعبة ومتطلباتها الأساسية أكثر أهميةً من إشباع حاجة هذه الحاجة، مع غياب الوعي الاستقلالية والحرية واتخاذ القرارات حيث جاء في المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (2.75%) إلى الخلل في تركيبة الأسرة، وتداخل الأدوار بين الأسر الحالية والأسر الممتدة بحيث يكون صاحب القرار هو أب الزوج، أو أم الزوج، أو غيرهم، مع غياب الحدود والهرمية وتداخل الأدوار، فتشعر الزوجات بانعدام الحرية، وعدم القدرة على اتخاذ قرارات جوهرية تجاه حياتها ومستقبل الأبناء وتشعر بعدم الرضا والعجز وتلجأ للقضاء للتخلص من هذه المشاعر السلبية، والشعور بالقدرة على اتخاذ

قررات تجاه مصيرها وحياتها، أما بالنسبة النتيجة الكلية على المقياس ككل حيث بلغت (2.88%) فيمكن تفسيرها من خلال تعدد العوامل التي تهدد أمن الأسرة فقد وضَح الغامدي (2018) أثر وسائل التواصل الاجتماعي على أمن الأسرة؛ فقد توصل إلى عدة نتائج منها: أثرت وسائل التواصل الاجتماعي سلباً على الأسرة السعودية فقد أحدثت التفكك الأسري والتطرف والعنف لدى بعض الأبناء، وعملت على إضعاف الأسرة السعودية ثقافياً، وأخلاقياً، واجتماعياً، وصحيا، ونفسياً، واقتصادياً. فقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، لدرجة أن بعض الأشخاص يقبلون على استخدام هذه المواقع لدرجة تصل إلى حد الإدمان، وقد عبر بعض الأزواج عن انشغال الشريك بمواقع التواصل الاجتماعي لدرجة إهمال الأسرة والعلاقات الاجتماعية والعمل، وبالتالي يؤثر سلباً على أمن الأسرة.

أثرت العولمة والانفتاح على العالم على تركيبة الأسرة فتغير أسلوب التواصل الاجتماعي داخل الأسرة الواحدة، وانخفض معدل التفاعل الاجتماعي، والتفكك الأسري وآثاره السلبية على الأسرة والأمن الأسري، وترويج أفكار هدامة للمطالبة بحقوق المرأة دون التوعية بحقوقها وواجباتها، مما نتج عنه ضعف الحوار بين أفراد الأسرة وحدوث خلل في النسيج الأسري والذي أثر سلباً على الأمن الأسري والمجتمعي.

ثالِثًا. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الذي نصَّ على: "هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين تحمُّل المسؤولية والأمن الأُسري لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الثَّالِث؛ فقد تمَّ حساب معاملات ارتباط بيرسون لعلاقة تحمُّل المسؤولية والبعدين التابعين له بالأمن الأُسري وبالأبعاد التابعة له لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان، وذلك كما هو مُبيَّن في جدول 3.

جدول 3: قيم معاملات ارتباط بيرسون لعلاقة تحمُّل المسؤولية والبعدين التابعين له بالأمن الأُسري وبالأبعاد التابعة له لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان.

العلاقة		تحمل المسؤولية		الكلي للمقياس
		المسؤولية الشخصية	المسؤولية الجماعية	
الأمن الأسري	الاستقلالية والحرية واتخاذ القرارات	*0.65	*0.62	*0.64
	الكفاءة والإنجاز	*0.63	*0.62	*0.63
	الانتماء والتواصل	*0.62	*0.60	*0.62
	المرح	*0.63	*0.62	*0.63
الكلي للمقياس		*0.64	*0.62	*0.64
* دالة إحصائيًا عند مستوى (α=0.05).				

يلاحظ من جدول (3) أنَّ كافة معاملات ارتباط بيرسون لعلاقة تحمُّل المسؤولية والبعدين التابعين له بالأمن الأُسري وبالأبعاد التابعة له لدى مراجعات مراكز الإصلاح والتَّوفيق الأُسري في عمَّان قد كانت موجبة الاتجاه وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)؛ حيث صُنِّفت على أنَّها علاقات (كبيرة) القُوَّة وفقًا لمعيار هوبكنز .(Hopkins, 2002)

تتوافق هذه النتيجة مع عبارة الزواج يساوي الالتزام، فالزواج هو التزام الشخص الكفؤ القادر على تحمل المسؤولية، والكفاءة لا تكون فقط مادية؛ بل أيضا القدرة على المحافظة على العلاقة الزوجية والتي توجه الأسرة إلى طريق الاستقرار والأمان، والتي تتمثل في القدرة على إيجاد علاقة متوازنة محورها الاهتمام والعطاء، حقوق وواجبات، والقدرة على تحمل المسؤولية من كلا الزوجين على أكمل وجه، ونتيجةً لتدني تحمل المسؤولية من أحد الزوجين أو كليهما، أصبحنا نرى صور متعددة من قضايا الشقاق والنزاع في المحاكم الأسرية، وفي مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري، ومن هذه الصور الزوجة التي تتحمل مسؤولية الأسرة كاملةً، وقامت بأدوار الرجل وحلت مكانه، أو الزوجة التي لا تتحمل مسؤولية فينتج عن هذا الزواج العنف الأسري، أو وجود أسر مفككة.

وترى الباحثة أنه لا بد من تحمل المسؤولية من كلا الزوجين، وأن تكون التربية المسؤولة واضحة المعالم أثناء عمليات التنشئة الاجتماعية، والتربية الوالدية؛ فالتربية القائمة على الإهمال أو التربية المتسلطة تحرم الأبناء من التعود على تحمل المسؤولية، وبالتالي فشل الزواج، وازدياد حالات الطلاق، وانعدام الأمن والاستقرار.

التّوصيـات والمقترحات:

في ضوء نتائج هذه الدّراسة توصي الباحثة بما يلي:

1-إجراء برامج إرشاديّة لتحسين مهارة (الانفتاح والوعي أي الوعي بحاجات الذات والآخر) وتحمل المسؤولية لدى النساء مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري.

2-إبراز أهميّة معرفة الحقوق والواجبات في الحياة الأسرية، بشكل عام من خلال النّدوات والمحاضرات، كما أشارت لها دائرة قاضي القضاة الأردنية.

3-إبراز أهميّة تحمل المسؤولية لما لها أثر على الصّحة النّفسيّة لدى الأشخاص بشكل عام، وعلى الأمن الأسري والمجتمعي، من خلال النّدوات والمحاضرات والبرامج التدريبية.

4-تشجيع منظمّات المجتمع المحليّ التّوجّه لإرشاد وتثقيف النّساء مراجعات مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري لإدارة الحياة الأسريّة بأمان.

5-توعية الأزواج بمخاطر وآثار انعدام الأمان والتفكك الأسري.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أبو أسعد، أحمد (2009) **دليل المقاييس والاختبارات النفسية والتربوية**، ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

بني سلامه، هدى (2019)، كشف الذّات وعلاقته بالشّعور بالنّقص لدى النّساء اللائي تزوّجن زواجاً مبكّراً في عمانّ، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مقبول للنشر بتاريخ 26-12-2019.**

بني طه، نسيبة محمد (2017) **فعالية برنامج إرشادي يستند إلى الذكاء الانفعالي في خفض السلوك المضاد للمجتمع وتنمية المسؤولية المجتمعية لدى الأحداث الجانحين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

البواليز، مها (2019) **فاعلية برنامج إرشادي يستند إلى نظرية الاختيار لخفض إدمان الانترنت وتنمية ضبط الذات والمسؤولية الاجتماعية لدى الطالبات المراهقات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

التقرير السنوي لدائرة قاضي القضاة، 2011، 2017، عمان، الأردن.

التقرير السنوي لمجلس شؤون الأسرة، 2011، عمان، الأردن.

حجازي، مصطفى (2005). التماسك الأسري: حماية الأسرة في التجارب الدولية.

الحجري، سيف بن علي (2017)، **دور القيم الثقافية للعمالة الوافدة المنزلية على الأمن الأسري في سلطنة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك، الأردن.

الخزاعلة، زياد (2017)، فاعليّة برنامج ارشاديّ قائم على المنحنى الأدلري في تنمية كشف الذّات وإدارة الصراع لدى عيّنة من المعلّمين الخاطبين في محافظة الزّرقاء. ***المجلّة الأردنيّة في العلوم التربويّة، 13*(1)، 63-2017،83.**

الرحاحلة، أحمد (2018)، **أثر السياسة الشرعية في تحقيق الاستقرار الأسري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

السيد، فاطمة (2016)، فعالية برنامج إرشادي انتقائي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طالبات الجامعة، **مجلة كلية الآداب**، جامعة طنطا،3 (29)، 1340-1385.

السويطي، عبد الناصر (2012) العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالشعور بالأمن لدى عينة من طلبة الصف التاسع في مدينة الخليل، **مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية**14 (1)، 281-310

الشريفين، عماد عبد الله **ومطالقة**، أحلام محمود (2014)، آليات تأهيل الأسرة لتحقيق الأمن النفسي والفكري لدى الأبناء، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، 30(60).

صديقي، يوسف محمود (2010). مناهج البحث العلمي ومصادر المعرفة.

الصغير، كاوجه محمد (2014) تمثلات التوافق الزواجي وعلاقته بأساليب المعاملة الزوجية والخلافات الزوجية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (16)**.

العبيدان، إبراهيم (2010) **العنف الأسري وعلاقته بالكفاءة الذاتية والأمن النفسي لدى طلبة جامعة تبوك**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

عمر، ماهر محمود (2003)، **نظرية الاختيار: رؤية تحليلية لنظرية وليم جلاسر السلوكية**، مركز الدلتا للطباعة، مصر، ط1.

عمر، ماهر (2004) **العلاج الواقعي: رؤية تحليلية لمدرسة وليم جلاسر الإرشادية**، أكاديمية متيشيجان للدراسات النفسية، مصر، ط1.

العمري، واصل. (2009). **العلاقة بين كشف الذّات والتّوافق الزّواجيّ لدى عيّنة من معلمين ومعلمات تربية إربد الأولى**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردنّ.

عودة، أحمد. (2010). ***القياس والتقويم في العملية التدريسية***، دار الأمل، الأردن.

الغامدي، على (2018). أثر وسائل التواصل الاجتماعي على أمن الأسرة وعلاجه من منظور التربية الإسلامية، **المؤتمر الدولي الأول: الأمن الأسري: الواقع والتحديات (13-14) أكتوبر، إسطنبول- تركيا**.

غيث، سعاد (2015) **سلسلة الندوات الحوارية حول قضايا الأسرة الأردنية**، المجلس الوطني لشئون الأسرة، عمان، ط1

الفراية، عمر (2006) **العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالشعور بالأمن لدى الطلبة المراهقين في محافظة الكرك**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الملكاوي، سعاد (2018)، تصور تربوي مقترح لتعزيز التربية الأمنية في الأسرة والمدرسة في الأردن، **المؤتمر الدولي الأول: الأمن الأسري: الواقع والتحديات (13-14) أكتوبر، إسطنبول- تركيا**.

هليل، أحمد محمد (2016) **مشروع الإصلاح الأسري**، منشورات دائرة قاضي القضاة، عمان، ط1.

المراجع الأجنبية:

Abu Asaad, A. (2009**). Manual of Psychological and Educational Standards and Tests,** (in Arabic). Debono Printing, Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

American Psychiatric Association (2013). **Diagnostic and statistical Manual of Mental Disorders (DSM – 5)**.

Annual Report of the Family Affairs Council, (in Arabic). 2011, Amman, Jordan.

AL- Ballies, M. (2019). **The effectiveness of a counseling program based on choice theory to reduce Internet addiction and develop self-control and social responsibility among adolescent students,** (in Arabic). Unpublished PhD thesis, University of Jordan, Amman, Jordan. Al-Faraya, O. (2006). **Domestic violence directed at children and its relationship to a sense of security**

among adolescent students in Karak Governorate, (in Arabic). unpublished master's thesis, Mu'tah University, Karak, Jordan.

Al-Ghamdi, A. (2018). The Impact of Social Media on Family Security and Its Treatment from an Islamic Education Perspective, (in Arabic). **The First International Conference: Family Security: Reality and Challenges (13-14) October, Istanbul-Turkey**.

Al-Hajri, S. (2017). **The role of cultural values of migrant domestic workers on family security in the Sultanate of Oman** (in Arabic). unpublished master's thesis, Mutah University, Karak, Jordan.

Al-Khaz'leh, Z. (2017). The effectiveness of an advisory program based on the Adlerian therapy in the development of self-disclosure and conflict management among a sample of tutoring teachers in Zarqa Governorate**,** (in Arabic). **The Jordanian Journal of Educational Sciences, 13 (1), 2017, 63-83.**

Al-Malkawi, S. (2018). A proposed educational concept to strengthen security education in the family and school in Jordan**,** (in Arabic). **The First International Conference: Family Security: Reality and Challenges (13-14) October, Istanbul-Turkey.**

Al-Obaidan, I. (2010). **Domestic violence and its relationship to self-efficacy and psychological security among students at Tabuk University**, (in Arabic). unpublished master's thesis, Mu'tah University, Karak, Jordan.

Al-Omari, W. (2009). **The relationship between self-disclosure and marital compatibility of a sample of teachers in the first Irbid education**, (in Arabic). Unpublished MA thesis, Yarmouk University, Jordan.

Al-Rahlah, A. (2018**). The Impact of Sharia Policy on Achieving Family Stability**, (in Arabic). Unpublished PhD thesis, International Islamic Sciences University, Amman, Jordan.

Al-Saghir, K. (2014). Representations of Marital Compatibility and its Relationship to Methods of Marital Treatment and Marital Disputes**,** (in Arabic). **Journal of Human and Social Sciences, (16).**

Al-Sayed, F. (2016). Effectiveness of a Selective Extension Program for the Development of Social Responsibility among University Students, (in Arabic). **Journal of the Faculty of Arts, Tanta University, 3 (29), 1340-1385.**

Al-Sharifin, I. & Matalqa, A. (2014). Mechanisms for Rehabilitation of the Family to Achieve Psychological and Intellectual Security for Children, (in Arabic). **The Arab Journal of Security Studies, 30 (60).**

Al-Sweiti, A. (2012). Domestic violence directed at children and its relationship to a sense of security among a sample of ninth grade students in the city of Hebron, (in Arabic). **Al-Azhar University Journal in Gaza, Human Sciences Series 14 (1), 281-310**

Bani Salamah, H. (2019). Self-disclosure and its relationship to a feeling of inferiority among women who got married early in Amman, (in Arabic). **Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies, accepted for publication on 12-26-2019**.

Bani Taha, N. (2017). **The effectiveness of a counseling program based on emotional intelligence in reducing anti-social behavior and developing social responsibility among juvenile delinquents,** (in Arabic). Unpublished PhD thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

Chief Justice Department Annual Report, (in Arabic). 2011, 2017, Amman, Jordan.

Corey, G. (2009). **Theory and Practice of Counseling and Psychotherapy**, Belmont, CA: Brooks, Cole publishing company.

Ghaith, S. (2015). **Series of Dialogue Seminars on Jordanian Family Issues,** (in Arabic). The National Council for Family Affairs, Amman, 1st Edition

Goldenberg, H., & Goldenberg, I. (2012). Family therapy: An overview.

Goleman, D. (1995). **Emotion and motivation**, New York: Bantam Books.

Hegazi, Mustafa (2005). Family Cohesion: Protecting the Family in International Experiences.

Hillel, A. (2016). **Family Reform Project**, (in Arabic). Publications of the Supreme Judge Department, Amman, 1st Edition.

Hopkins, W. G. (2002). A scale of magnitudes for effect statistics**.** ***A new view of statistics, 502*****, 411**

Odeh, A. (2010). **Measurement and evaluation in the teaching process**, (in Arabic). Dar Al-Amal, Jordan.

Omar, M. (2003). **Choice Theory: An Analytical View of William Glaser's Behavioral Theory**, (in Arabic). Delta Center for Printing, Egypt, 1st Edition.

Omar, M. (2004**) Realistic Therapy: An Analytical View of William Glaser Counseling School,** (in Arabic). Michigan Academy of Psychological Studies, Egypt, 1st Edition.

Rotinson, R. Roterts, W.& Loopnan, R. (2007). **Empathy and Emotional Responsiveness in Delinquent and Non-Delinquent Adolescents,** Unpublished Master Thesis, Simon Fraser University, Australia.

Sadikiy, Yusef Mahmoud (2010). Scientific research methods and sources of knowledge.

Sharf, S. (2011). **Theories of Psychotherapy and Counseling: Concept and Cases**, brook / Cole Publishing Company.